

## محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (64) لبنك البحرين الوطني ش.م.ب.

عقدت الجمعية العامة لمساهمي بنك البحرين الوطني ش.م.ب إجتماعها الرابع والستون في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الأربعاء الموافق 24 مارس 2021، وذلك عن طريق الاتصال المرئي (Zoom)، برئاسة السيد فاروق يوسف خليل المؤيد، رئيس مجلس الإدارة، وبحضور جميع أعضاء المجلس، وحضور ممثلين عن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومصرف البحرين المركزي، وبورصة البحرين، والمدققين الخارجيين للبنك كي.بي.أم.جي. فخرو، وحضر الاجتماع 24 مساهماً يمثلون عدد 1,356,075,187 سهماً، بما يعادل نسبة 79.65% من مجموع أسهم رأسمال شركة بنك البحرين الوطني ش.م.ب الصادرة والمدفوعة.

في بداية الاجتماع ألقى رئيس مجلس الإدارة كلمة رحب فيها بالمساهمين والحضور الكرام وشكر فيها حضورهم، وشرح ضمنها التحديات التي واجهها البنك والمجموعة في ظل جائحة كورونا وما حققه البنك من نمو وتحسن في الربحية برغمها، مبرزاً الجهود التي بذلها مجلس إدارة البنك من أجل تحقيق الاستدامة المؤسسية وتطوير الحوكمة، وأعرب عن خالص التقدير والامتنان للدعم المتواصل والمساندة التي يلقاها بنك البحرين الوطني من لدن القيادة الرشيدة. ونيابة عن المساهمين ومجلس الإدارة، تقدم رئيس مجلس الإدارة بالتعزية لقيادة البحرين وشعبها بوفاة المغفور له بإذن الله صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة الذي كان له دوراً رئيسياً في تطور الصناعة المصرفية في المملكة. كما أشاد بتعاون كافة وزارات وإدارات الحكومة وهيئاتها، وخص بالشكر وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة. وأشار رئيس مجلس الإدارة الى توصية المجلس بتخصيص مبلغ 2.6 مليون دينار بحريني لبرنامج الهبات والتبرعات، مايمثل 5% من صافي أرباح البنك لعام 2020. كما قدم رئيس مجلس الإدارة الشكر والتقدير إلى جميع عملاء البنك الكرام ومرحبا بالعملاء الجدد، وشكر كذلك الجهود المميزة لموظفي المجموعة وفريق الإدارة لإخلاصهم وتفانيهم في عملهم والذي كان له بالغ الأثر فيما حققه البنك من انجازات.

بعدها بدأت الجمعية العامة العادية بمناقشة جدول الأعمال المرسل للمساهمين والذي تم إقراره، وناقشت الموضوعات المدرجة فيه على النحو التالي:

1- قبل البدء في مناقشة بنود جدول الأعمال تقدم المساهم علي جعفر طريف بطلب إضافة موضوع تحت بند مايستجد من أعمال طبقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية وذلك بطلب تصديق الجمعية العامة على تعيين شركة ممتلكات القابضة ش.م.ب (مقفل) لممثلها في مجلس إدارة البنك، حيث بين الرئيس التنفيذي للمجموعة للشئون القانونية وسكرتير الشركة السيد كابي سمير الحكيم بأن ذلك الطلب يتعارض مع المادة 207 من قانون الشركات التجارية التي لا تجيز مناقشات موضوعات غير تلك الواردة ضمن جدول الأعمال إلا إذا تم تقديم طلب كتابي لإدراجها في جدول الأعمال قبل خمسة أيام عمل على الأقل من

الموعد المحدد لانعقاد الجمعية ومن عدد من المساهمين يملكون 5% على الأقل من رأسمال البنك، علماً بأن طلب مناقشة والتصديق تعيين عضو مجلس الإدارة المعني يخل أصلاً بحق شركة ممتلكات القابضة في تعيين ممثليها في مجلس الإدارة باعتبارها من المساهمين الذين يملكون 10% أو أكثر من رأسمال البنك. ثم أضاف رئيس مجلس الإدارة بأن البنك حريص على تطبيق القانون إذا ما كان يقضي بتصديق الجمعية العامة على تعيينات أعضاء مجلس الممثلين للمساهمين الكبار.

عند دعوة المساهمين للتصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية المنعقد بتاريخ 2020/03/11، اعترض ذات المساهم على عدم تضمين تعليقاته وأسئلته التي قدمها كتابياً في ذلك الاجتماع بنصها الوارد في المذكرة التي رفعها والمكونة من سبع عشرة سؤالاً، على الرغم من تأكيد السيد كابي الحكيم على أن محضر اجتماع الجمعية العامة آنف الذكر تضمن ملخصاً وافياً عنها على النحو المنصوص عليه بالمادة 208 من قانون الشركات التجارية.

وعليه، اقترح رئيس مجلس الإدارة الاستئناس برأي وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في هذين الموضوعين لاحقاً.

تمت بعد ذلك المصادقة على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية الثالث والستون، الذي انعقد بتاريخ 11 مارس 2020، وإقرار كافة القرارات المتخذة فيه.

2- ناقشت الجمعية العامة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، حيث سأل المساهم علي جعفر طريف عن استراتيجية البنك المستقبلية لسنة 2021 وما بعدها. فأجابته الرئيس التنفيذي السيد جان كريستوف دوراند بأن البنك متوجه في المرحلة القادمة نحو التركيز على تطوير المنتجات والخدمات التي تستهدف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستمرار العمل على التحول الرقمي، وتقديم حلول جديدة ومبتكرة لخدمة العملاء، مع إمكانية تقديم منتجات إسلامية من خلال شركته التابعة بنك البحرين الإسلامي، فضلاً عن تطوير فروع في دول مجلس التعاون الخليجي.

استفسر المساهم علي جعفر طريف بعدها عن مذكرة التفاهم التي وقعها البنك مؤخراً مع مصرفين إسرائيليين وأسباب عدم الإفصاح عن تفاصيلهما لبورصة البحرين. فأجاب الرئيس التنفيذي بأن مذكرة التفاهم تلك لا تعدو عن كونها تعبير عن مبادئ عامة للتعاون المستقبلي بين البنكين في حال تهيئت الظروف والشروط المناسبة، وهي لا ترتب أية التزامات على البنك ولا تفرض عليه اتخاذ أية إجراءات لاحقاً، وإنما تعكس سياسة الحكومة في سياق العلاقة مع إسرائيل.

ثم سأل ذات المساهم عن التسهيلات التي منحها البنك لشركة مكلارين البالغة 150 مليون جنيه استرليني والأسس التي استند إليها البنك في تقديم هذا القرض. فأجاب الرئيس التنفيذي بأن التسهيلات الممنوحة لشركة مكلارين هي تسهيلات قصيرة الأجل ومهيكله بشكل جيد من ناحية المخاطر، قدمها البنك بعد أن تحصل على الضمانات المناسبة، وبعد استيفاء كافة إجراءاته الداخلية فضلا عن موافقات الأجهزة الرقابية. اقترح المساهم علي جعفر طريف بعقد مؤتمر للمحللين بشكل ربع سنوي حيث علق رئيس مجلس الإدارة بأننا سنأخذ هذا الاقتراح بعين الاعتبار.

بعد ذلك سأل ذات المساهم عن خطة البنك المتعلقة بالاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي ومدى تأثير تلك العملية على وما لحقها من إجراءات لدعمه كسواء أصوله المتعثرة وتأثير ذلك على أصول بنك البحرين الوطني وسلامته المالية. أجاب رئيس مجلس الإدارة بأن قرار الاستحواذ على بنك البحرين الإسلامي أخذ نصيبا من الدراسة خصوصا فيما يتعلق بتقدير الوضع المالي لهذا الأخير وكافة المخاطر المرتبطة، مؤكدا على ضرورة النظر إليه ضمن سياق استراتيجية البنك المستقبلية، بدلا من التركيز على الحصول على عوائد فورية. وفي هذا السياق بين رئيس مجلس الإدارة بأن البنك كان يسعى لتملك كامل أسهم بنك البحرين الإسلامي إلا أن عدم رغبة بعض مساهميه في استبدال أسهمهم في بنك غير إسلامي في حينه حال دون تحقيق ذلك. علما بأن عملية الاستحواذ قد كلفت بنك البحرين الوطني ما يقارب 61.9 مليون دينار بحريني في عملية الاستحواذ في يناير 2020 وكلفت عملية الاستحواذ في مايو 2013 ما يقارب 37.1 مليون دينار بحريني.

وفي رده على السؤال بشأن توجه البنك لرفع نسبة ملكيته في بنك البحرين الإسلامي عن طريق زيادة رأس مال هذا الأخير من خلال إصدار رأس مال إضافي من الفئة الأولى بإصدار صكوك قابلة للتحويل تصل قيمتها إلى 40 مليون دينار وتنازل المساهمين في بنك البحرين الإسلامي عن حقوق الأولوية في تلك الصكوك لصالح بنك البحرين الوطني، بين رئيس مجلس الإدارة بأن مساهمي بنك البحرين الإسلامي فوضوا مجلس إدارته في تحديد قيمة الإصدار والعائد والتوقيت، وكافة التفاصيل الأخرى، ولذلك فإن بنك البحرين الوطني سيتخذ قراره بشأنه بعد الاطلاع على كافة تفاصيله ودراسته وتقييمه في حينه. بعد ذلك أشار المساهم أحمد فخر إلى أن تقرير مجلس الإدارة لم يتضمن بيانا بالنسبة المئوية للقروض المتعثرة على الرغم من أنه حدد قيمتها فيه. فأكد رئيس مجلس الإدارة بأن المجلس سيجري على بيانها في تقريره المقبل، علما بأنه سيقوم بإرسال البيان بشأنها لمن يرغب من المساهمين بناء على طلبهم.

بعد ذلك صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال البنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

3- استمعت الجمعية العامة بعد ذلك إلى تقرير مدققي الحسابات حول البيانات المالية للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 الذي تلاه عليها السيد جمال فخر.

4- ناقشت الجمعية العامة البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، حيث سأل المساهم علي جعفر طريف عن سبب تدني نسبة الكفاءة التشغيلية إلى 47% وعدم وصولها إلى الحد المستهدف البالغ 30% علماً بأنها لم تشمل مخصص الخسائر الإنتمانية المتوقعة، وكيف يمكن للمجموعة الوصول للكفاءة التشغيلية المستهدفة فأجاب الرئيس التنفيذي بأن الكفاءة التشغيلية تدنت لدى البنوك ليس في البحرين ودول مجلس التعاون فحسب وإنما على مستوى العالم نتيجة تراجع العوائد وارتفاع التكاليف بسبب تداعيات الجائحة وتأثيراتها الاقتصادية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار بأن النتائج المالية لسنة 2019 كان مقتصرة على بنك البحرين الوطني حصراً، في حين أن تلك بيان النتائج المالية لسنة 2020 جاءت مجمعة شاملة كافة المجموعة بما فيها بنك البحرين الإسلامي. كما بين الرئيس التنفيذي بأنه يتوقع ارتفاع أوجه التآزر مع تضافر عناصر المجموعة ودمجها على نحو سيؤدي إلى زيادة عوائدها وتخفيض التكاليف وذلك ضمن خطة معدة للثلاث سنوات القادمة. كما أضاف الرئيس التنفيذي للشؤون المالية السيد راسل بينت بأن طريقة احتساب نسبة تكلفة الدخل متوافقة مع أفضل الممارسات في السوق والتي تتبعها بنوك أخرى رائدة في البحرين.

ثم سأل المساهم علي جعفر طريف عن نسبة تكلفة المخاطر لسنة 2020 وما إذا جاءت متمشية مع الحدود المقررة من قبل مصرف البحرين المركزي. وردا على ذلك السيد رسل بنت قائلاً بأنه من المتوقع أن تكون هناك زيادة في تكلفة المخاطر في هذه السنة نتيجة لتداعيات جائحة كورونا إذ أن البنك زاد من نسبة الخسائر المتوقعة فيها احتياطياً، إلا أنه من المتعذر تقديرها بشكل دقيق حالياً بسبب تأجيل سداد أقساط القروض. علماً بأن تكلفة المخاطر المحتسبة في 2020 بلغت 125 نقطة أساس. أخيراً وقبل التصويت على هذا البند لفت المساهم علي جعفر طريف إلى أنه طلب في اجتماع الجمعية العامة الماضي تفصيل محفظة التمويل بفصل قروض الأفراد عن القروض التجارية أو الشركات بدلا من دمجهم جميعاً في محفظة واحدة.

بعد ذلك صادقت الجمعية العامة على البيانات المالية المدققة للبنك عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

5- وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بتوزيع صافي أرباح البنك على النحو التالي:

- أ- تحويل مبلغ -/8,512,678 (ثمانية ملايين وخمسمائة واثنان عشر ألفاً وثمانية وستمئة وثمانية وسبعون ديناراً بحرينياً) إلى الإحتياطي القانوني ليلبغ 50% من رأس المال الصادر والمدفوع.
- ب- اعتماد توصية مجلس الإدارة بإصدار أسهم منحة بواقع سهم واحد لكل عشرة أسهم صادرة بقيمة اسمية -/100 فلس للسهم الواحد وبقيمة أجمالية قدرها -/17,025,357.300 (سبعة عشر مليوناً وثلاثمائة وخمسة وعشرون ألفاً وثمانمائة وستة وستون ديناراً بحرينياً).

وخمسة وعشرون ألفاً وثلاثمائة وسبعة وخمسون ديناراً بحرينياً وثلاثمائة فلس) مقسمة إلى 170,253,573 (مائة وسبعون مليوناً ومئتان وثلاثة وخمسون ألفاً وخمسمائة وثلاثة وسبعون) سهم بعد الحصول على موافقة الجمعية العامة الغير العادية وموافقة مصرف البحرين المركزي.

ج- توزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 20% (20 فلس للسهم الواحد)، أي ما يعادل -/34,050,714.600 (اربعة وثلاثون مليوناً وخمسون ألفاً وسبعمئة وأربعة عشر ديناراً بحرينياً وستمائة فلس) على أن يتم توزيعها ابتداءً من يوم 12 أبريل 2021م وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي وذلك على النحو التالي:

آخر يوم تداول لاستحقاق الأرباح	25 مارس 2021
تاريخ تداول السهم بدون استحقاق	28 مارس 2021
يوم الاستحقاق	29 مارس 2021
يوم الدفع	12 أبريل 2021

د- تحويل مبلغ -/2,662,499 (مليونان وستمائة واثنان وستون ألفاً واربعمائة وتسعة وتسعون ديناراً بحرينياً) لبرنامج الهبات والتبرعات.

هـ - استخدام مبلغ -/9,001,267 (تسعة ملايين وألف ومائتان وسبعة وستون ديناراً بحرينياً) من الأرباح المستقبلية المترجمة لتمويل المخصصات والتوزيعات المذكورة أعلاه.

6- ناقشت الجمعية العامة تقرير حوكمة الشركات لسنة 2020 وما حققه البنك من التزام بنظام حوكمة الشركات ومتطلبات مصرف البحرين المركزي. وفي هذا السياق أوصى المساهم على جعفر طريف بزيادة ساعات التدريب لأعضاء مجلس الإدارة، مع ضرورة تضمين تقييم مجلس الإدارة ولجانه وأفراده بالأرقام في التقارير القادمة. داعياً في ذات الوقت إلى العمل على ألا يكون هناك أية استثناءات في تطبيق الحوكمة المؤسسية مقدرًا الجهود التي يقوم بها مجلس الإدارة في هذا الشأن.

وضمن ذات السياق سأل المساهم نفسه عما إذا كان البنك مستعداً لتطبيق نص المادة 188 من قانون الشركات التجارية بعد تعديلها الأخير. فأجابته رئيس مجلس الإدارة بأن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة أجلت تطبيقها على كافة الشركات المساهمة هذه السنة لإتاحة الوقت الكافي لرسم السياسات المناسبة لتحقيق الغاية من تشريعها، وأن البنك شأنه شأن كافة الشركات المساهمة، يأمل في استمرار التشاور مع الوزارة بشأن وضع الضوابط المناسبة لتطبيقها على نحو يضاهي أفضل الممارسات العالمية ذات الصلة،

علما بأن البنك ملتزم بالامتثال لكافة القوانين والأنظمة. واستفسر ذات المساهم عن تقييم مجلس الإدارة وتقييم اللجان والتقييم الفردي لأعضاء مجلس الإدارة واقترح رئيس المجلس بإمكانية الاطلاع عليها في الفرع الرئيسي للبنك.

كذلك سأل المساهم علي جعفر طريف عما إذا كان البنك قد عمل بدليل الاستدامة الصادر من بورصة البحرين وما هي المعايير التي سيقوم بتطبيقها في هذا الصدد، وتلك التي لن يلتزم بها وأسباب ذلك. قال الرئيس التنفيذي بأن البنك بلغ المركز الثاني على مستوى البحرين وفقا لبورصة البحرين في تطبيق دليل الاستدامة.

وأجابته السيدة دانة بوحجي الرئيس التنفيذي للمجموعة للموارد البشرية بأن الدليل استرشادي وليس إلزاميا، إلا أنه ومع ذلك بدأ البنك منذ سنة 2019 بتطبيق 11 معيارا وأنه مستمر في مبادرات الاستدامة وتوسيعها لتشمل كل المجموعة بما في ذلك تقديم برامج تطوير وتدريب لقيادة تلك المبادرات في المستقبل مما زاد من عدد المعايير المطبقة في سنة 2020 لتبلغ 19 معيارا، بالإضافة إلى ذلك فقد وضع البنك خارطة طريق للسنوات الثلاث القادمة للمنافسة في هذا المجال على مستوى المنطقة وحدد المعايير التي يستهدف البنك تحقيقها في سنة 2021.

بعدها وافقت وصادقت الجمعية العامة العادية على تقرير حوكمة الشركات لسنة 2020 كما هو مبين في التقرير السنوي.

7- أقرت الجمعية العامة كافة العقود والتصرفات التي أجريت خلال السنة المالية المنتهية 31 ديسمبر 2020 مع أية أطراف ذات علاقة أو مع المساهمين الرئيسيين في البنك المفصلة في الفقرة الخاصة بحوكمة الشركات من تقرير مجلس الإدارة المعروض على الجمعية العامة العادية والايضاح رقم 30 من البيانات المالية تماثيا مع المادة 189 من قانون الشركات التجارية، من دون أن يشارك المساهمين ممن لهم منفعة في تلك العقود والتصرفات في التصويت على هذا البند من جدول الأعمال.

8- وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، من دون أن يشارك أعضاء مجلس الإدارة في التصويت على هذا البند من جدول الأعمال.

9- أقرت الجمعية العامة العادية صرف مبلغ -/460,000 (أربعمائة وستين ألف دينار بحريني)، مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

10- ناقشت الجمعية العامة إعادة تعيين السادة كي. بي. أم. جي. فخرو كمصدقين لحسابات البنك للسنة المالية الراهنة والتي تنتهي في 31 ديسمبر 2021، حيث أوصى المساهم علي جعفر طريف بضرورة النظر في تعيين مدققين حسابات آخرين أخذاً في الاعتبار بأن السادة كي. بي. أم. جي. فخرو عملوا مع البنك لفترة طويلة، وسأل في ذات السياق عن أتعابهم التي يتقاضونها نظير خدماتهم. وهنا بين رئيس مجلس الإدارة بأنه واستجابة لطلب المساهم نفسه في السنة الماضية للنظر في تعيين شركة تدقيق أخرى، قام مجلس الإدارة بطرح مناقصة لاختيار مدققي حسابات البنك وفازت فيها في حينه كي. بي. أم. جي. فخرو، مؤكداً على استعداد مجلس الإدارة للإفصاح عن أتعابهم لمن يرغب من المساهمين بناءً على طلبهم. طلب المساهم علي جعفر طريف تسجيل اعتراضه على إعادة تعيين السادة كي. بي. أم. جي. فخرو كمصدقين لحسابات البنك للسنة المالية الراهنة. بعدها وافقت الجمعية العامة على إعادة تعيين السادة كي. بي. أم. جي. فخرو كمصدقين لحسابات البنك للسنة المالية الراهنة والتي تنتهي في 31 ديسمبر 2021، بشرط موافقة مصرف البحرين المركزي، وفوضت مجلس الإدارة في تقدير أتعابهم.


11- وافقت الجمعية العامة على تعيين السادة شركة البحرين للمقاصة ش.م.ب (مقفلة) كمسجلين لأسهم البنك.

12- وافقت الجمعية العامة العادية على مقترح مجلس الإدارة المتعلق بنظام الحوافز للمبيعات المقدم لموظفي الخدمات المصرفية للأفراد في البنك وصادقت عليه والتفويض الكامل لمجلس الإدارة في إصدار اللوائح اللازمة لتنفيذه وتعديلها من حين لآخر، وذلك بعد أن قام الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد السيد صباح عبداللطيف الزياتي بتقديم شرح واف لأهدافه ومبادئه.

وفي نهاية الاجتماع قدم رئيس مجلس الإدارة السيد فاروق يوسف المؤيد شكره للمساهمين والحضور على دعمهم ومساندتهم لبنك البحرين الوطني ش.م.ب متمنياً للجميع التوفيق والسداد.

  
.. Farouk Almoayyed' (Apr 2, 2021 11:46 GMT+3)

فاروق يوسف خليل المؤيد  
رئيس مجلس الإدارة  
رئيس الجلسة

  
Khalid Al Shammari (Apr 3, 2021 15:42 GMT+3)

خالد منور الشمري  
مستشار قانوني وأمين سر مجلس الإدارة